الجمهورية التونسية

وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي

تونس في: 23 اوت 2024

منشور عدد 24 / 25

من وزير التعليم العالي والبحث العلمي

إلى

السيدات والسادة رؤساء الجامعات

السيد المدير العام للتعليم العالي

السيدة المديرة العامة للدراسات التكنولوجية

السيدات والسادة عمداء ومديري مؤسسات التعليم العالي والبحث

الموضوع: فتح باب الترشحات لعضوية اللجان الوطنية القطاعية.

في إطار العمل على ترشيد عروض التكوين وتحسين جودتها وإعادة صياغتها بما يتماشى مع نموذج متجدد قادر على التجميع والتطوير والتأثير يندرج ضمن المجهودات الوطنية التي تسعى إلى أن تصبح تونس جزءاً من الاقتصاد القائم على المعرفة، تسعى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى توفير المرافقة والآليات الضرورية لإرساء هذا النموذج الجديد. وستساهم اللجان الوطنية القطاعية، في صيغتها الجديدة، في توفير المرافقة وتقييم مطالب عروض التكوين المعروضة على أنظارها.

وفي هذا الإطار وحرصا على ضمان حسن سير منظومة تأهيل المؤسسات الجامعية العمومية والخاصة لإسناد **مختلف الشهادات الوطنية**، تعتزم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فتح باب الترشّحات لعضوية اللجان الوطنية القطاعية.

ويجدر التذكير بأن اللجان المذكورة مكلّفة، كل في اختصاصها حسب مجالات أو مواد التكوين، بالمهام التالية:

- تقييم مشاريع الشهادات المقترحة من طرف الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث بهدف الحصول على التأهيل أو إعادة التأهيل بعنوان كل سنة جامعية وذلك استنادا إلى معايير مرجعية للتأهيل.
- تقييم مشاريع تأهيل مؤسسات التعليم العالي والبحث لإسناد التأهيل الجامعي طبقا للتراتيب الجاري بها العمل.
- تقييم مشاريع الشهادات المعروضة للتأهيل وفقا لجودة محتواها ومدى تناغم أهداف التكوين الأكاديمي والممهنن مع الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى الجهوي والوطني وعدم تكرارها على مستوى الجامعة الواحدة.
- تقديم المقترحات الكفيلة بتحسين منظومة تقييم الشهادات الوطنية للتعليم العالي ورفع توصياتها في الغرض إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي.
- إبداء الرأي العلمي والبيداغوجي في كل ما يعرض عليها من مشاريع ووثائق إطارية تتعلق بإصلاح التكوين الجامعي قصد تطويره وتحسين جودته ومزيد ملاءمته مع متطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

كما يجدر التأكيد على أن كل لجنة وطنية قطاعية تضمّ بين خمسة (05) وخمسة عشرة (15) عضوا حسب خصوصية مجال التكوين المعني بالإضافة إلى عدد من الخبراء في مجالات أو مواد التكوين المعنية يمكن للجان الوطنية القطاعية الاستعانة بخبرتهم عند الاقتضاء.

يمكن أن تضمّ كل لجنة وطنية قطاعية علاوة على ذلك، ممثلين عن الوزارات والقطاعات المهنية المعنية يتم اقتراحهم للغرض من قبل الهياكل التي يمثّلونها.

تتكوّن كل لجنة وطنية قطاعية من المدرسين الجامعيين من ذوي الخبرة والإشعاع العلمي في مجالات أو مواد التكوين المعنية. وتعطى الأولوية لأساتذة التعليم العالي والأساتذة التكنولوجيين والأساتذة المحاضرين والمحاضرين التكنولوجيين أو الرتب المعادلة. كما يمكن أن تضم بصفة استثنائية الأساتذة المساعدين والمبرزين والمساعدين والتكنولوجيين أو الرتب المعادلة في مجالات أو مواد التكوين التي لا يتوفر فيها العدد الكافي من أساتذة التعليم العالي والأساتذة التكنولوجيين والأساتذة المحاضرين والمحاضرين التكنولوجيين.

وعملا على تطبيق هذه المقتضيات، يرجى الحرص على فتح باب الترشحات لعضوية اللجان المذكورة، استنادا إلى ما يلي:

- تتولى الجامعات دعوة المدرسين الجامعيين الراغبين في عضوية اللجان المعنية إلى تقديم ترشّحاتهم عبر الرابط التالي: https://cns.uvt.tn/#/candidat/login
- يتم ترشيح الأعضاء من بين المدرسين الجامعيين لكل لجنة وطنية قطاعية بصفة شخصية وتلقائية وذلك في أجل أقصاه 30 سبتمبر 2024.

- لا يمكن أن يترشّح لعضوية اللجان الوطنية القطاعية رؤساء الجامعات ونواب رؤساء الجامعات وعمداء ومديري مؤسسات التعليم العالي والبحث المباشرين.
- تتولى الإدارة العامة للتجديد الجامعي تجميع الترشّحات حسب مجالات أو مواد التكوين.
- يكلف وزير التعليم العالي والبحث العلمي لجنة انتقاء بعملية اختيار المترشحين لعضوية اللجان الوطنية القطاعية ويتم الاختيار بناء على عناصر مرجعية تضبط على أساس الكفاءة والخبرة في التكوين والبحث والأنشطة المنجزة في هندسة وتقييم برامج التكوين وأنشطة التفتح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- تتولّى لجنة الانتقاء ترتيب المترشّحين لعضوية اللجان الوطنية القطاعية ترتيبا تفاضليا حسب المعايير المحدّدة وترفع تقريرها الى وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

ونظرا لما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية، يرجى السهر على تطبيق مقتضيات هذا المنشور بكل العناية والحرص.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

منصف بوكثير